وقف إمدادات الغاز الصهيوني يشل مصانع الأسمدة بمصر والشعب يدفع الثمن

الأحد 15 يونيو 2025 03:00 م

تواجه مصر أزمة طاقة حادة بعد أن اضطرت عدة مصانع أسمدة محلية إلى التوقف عن الإنتاج، نتيجة لانقطاع مفاجئ في إمدادات الغاز الطبيعي القادمة من الاحتلال الإسرائيلي، حسبما أفادت مصادر صناعية لوكالة "رويترز".
ويأتي هذا الانقطاع ضمن تداعيات التصعيد العسكري الأخير في المنطقة، عقب الضربات الإسرائيلية على منشآت إيرانية، والتي أدت إلى تعطيل عدة حقول غاز إسرائيلية، أبرزها "ليفياثان" و"كاريش"، اللذان أُغلقا بشكل كامل يوم الجمعة الماضي، في حين لا يزال حقل "تمار" قيد التشغيل.
وأكدت وزارة الطاقة الإسرائيلية لوكالة "رويترز" أن هناك اضطرابات كبيرة في شبكة الإمداد بالغاز، ما أدى إلى وقف مؤقت لتصدير الغاز إلى الخارج، مشيرة إلى أنها تعمل على استئناف التصدير "في أقرب وقت ممكن".

خطة طوارئ مصرية لإنقاذ شبكة الغاز
رداً على الأزمة، أعلنت حكومة عبدالفتاح السيسي، تفعيل خطة طوارئ عاجلة تهدف إلى تقليل الضغط على شبكة الغاز الوطنية. وأكدت وزارة البترول والثروة المعدنية في بيان رسمي أنها رفعت استخدام المازوت إلى أقصى قدرة ممكنة، كما جرى تشغيل عدد من محطات الكهرباء باستخدام الديزل، وذلك لتجنب اللجوء إلى إجراءات قاسية مثل تخفيف الأحمال الكهربائية على المواطنين والمنشآت الحيوية.
وفي ظل الغموض حول موعد استئناف تدفق الغاز إلى مستوياته الطبيعية، لم تعلن الوزارة أي جدول زمني واضح لعودة الأمور إلى نصابها، ما يثير القلق لدى قطاعات صناعية تعتمد بشكل رئيسي على الغاز، وفي مقدمتها صناعة الأسمدة.

اعتماد متزايد على غاز الاحتلال الإسرائيلي
تستورد مصر ما بين 40% إلى 60% من إجمالي وارداتها من الغاز من الاحتلال الإسرائيلي، بحسب بيانات مبادرة بيانات المنظمات المشتركة للطاقة (JODI)، ويشكل الغاز المستورد نحو 15% إلى 20% من مجمل استهلاك مصر المحلي.
وكانت القاهرة قد زادت اعتمادها على الغاز الإسرائيلي منذ عام 2022، مع بدء تراجع إنتاجها المحلي من الغاز، خاصة في الحقول البحرية الكبرى.

أزمة تكشف هشاشة الاعتماد على الاحتلال
يثير هذا التطور تساؤلات كبرى حول استراتيجية الطاقة المصرية، التي باتت تعتمد بشكل متزايد على الاحتلال الإسرائيلي كمصدر رئيسي للغاز، في وقت تتصاعد فيه التوترات الإقليمية وتتسم الإمدادات بعدم الاستقرار.
ويحذر خبراء من أن الاعتماد على الاحتلال الإسرائيلي، في ظل عدم وجود بدائل فورية أو مصادر إمداد مستقلة وموثوقة، يجعل الاقتصاد المصري عرضة لمخاطر جسيمة في حال تكرار مثل هذه الاضطرابات.